

دور الحركات الاجتماعية الجديدة في تعزيز الديمقراطية في ظل تنامي التراجع الديمقراطي العالمي The role of new social movements in promoting democracy in light of the growing global democratic decline.

بوضياف مليكة

مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل العولمة
جامعة الشلف / الجزائر

m.boudiaf@univ-chlef.dz

بويكر زهرة الدين

مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة
الشلف / الجزائر

zr.boubekeur@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/07/03

تاريخ القبول: 2023/06/21

تاريخ الإرسال: 2023/03/11

الملخص:

تشير الإحصائيات الصادرة عن بعض المؤسسات التي تعنى بالشأن الديمقراطي والحريات في العالم عن تراجع قيم الديمقراطية في الثلث الأخير من القرن الواحد والعشرون مثل مؤسسة بيت الحرية الأمريكي، غير أن العالم مزال يشهد محاولات حثيثة لتحقيق الديمقراطية من خلال مختلف التشكيلات الاجتماعية وهو ما تحاول الحركات الاجتماعية تحقيقه في كسب المزيد من الإجراءات الديمقراطية والحريات، باعتبارها أحد الفواعل البارزة في مسار التحول والتغيير بحيث تساهم في توسيع مجالات الممارسة الديمقراطية كالمشاركة السياسية والتغيير في توجهات النظام السياسي إذ تملك قنوات الضغط الكفيلة بتحقيق هذا، وهو ما حاولت الحركات الاجتماعية الجديدة تحقيقه في المنطقة العربية بحيث وسعت من أفقها في الطلب الديمقراطي منذ احتجاجات 2011

الكلمات المفتاحية: الحركات الاجتماعية ، الانحسار الديمقراطي ، المنطقة العربية، احتجاجات 2011 .

Abstract:

Statistics issued by some institutions concerned with democracy and freedoms in the world indicate a decline in the values of democracy in the last third of the twenty-first century, such as the American Freedom House, but the world is still witnessing vigorous attempts to achieve democracy through various social formations, which is what social movements are trying to achieve. In gaining more democratization procedures and freedoms, as it is one of the prominent actors in the path of transformation

المؤلف المرسل

and change so that it contributes to expanding the areas of democratic practice such as political participation and changing the orientations of the political system, as it has pressure channels to achieve this, which is what the new social movements tried to achieve in the Arab region as they expanded their horizon in the democratic demand since the protests of 2011

Keywords: Social Movements, Democratic Decline, Arab Region, 2011 Protests

مقدمة:

لم تعد تركز الأدبيات الحديثة في الدراسات السياسية المقارنة في تناول الديمقراطية على الإجراءات الانتخابية الزمنية وضمان المشاركة السياسية التمثيلية ، فقد تناهت العمليات الديمقراطية إلى ضرورة الأخذ بالتفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فهي ليست مجرد خطوات إجرائية مفرغة من محتواها القيمي ، وعادة ما تتأرجح الدول الحديثة في مسار الترسخ الديمقراطي فتقع في المنطقة الرمادية كما يسميها توماس كاروثرس التي تؤمن بعض المظاهر الديمقراطية ، وتفشل في أخرى كإخفاض نسبة المشاركة السياسية والتصويتية ، وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة ، ولتعزيز القيم الديمقراطية يتحتم على القوى الثورية المطالبة بالحكم الديمقراطي التغير في البنية الثقافية والسياسية والاجتماعية ، وهو ما تضطلع به الحركات الاجتماعية الجديدة كأحد الفواعل البارزة في مسار التحول ، إذ تساهم في توسيع مجال المشاركة المباشرة للمواطنين ، والتعديل في السياسات العامة ، وبالتالي التغير في توجهات النظام السياسي وقيمه من خلال امتلاكها لقنوات التأثير الفعالة كالضغط من خلال الاحتجاجات الشعبية والتعبئة السلمية للمواطنين اتجاه قضايا محددة ، غير أن نشاط الحركات الاجتماعية في النظم التسلطية يطرح تساؤلاً حول دورها في ظل انتشار مقاربات تفيد بتراجع مؤشرات الديمقراطية لصالح النظم التسلطية والهجينة ، وعليه نطرح الإشكالية البحثية التالية : إلى أي مدى ساهمت الحركات الاجتماعية في تعزيز القيم الديمقراطية في ظل تنامي التراجع العالمي للديمقراطية ؟ ولمعالجة الإشكالية نضع الفرضية التالية :

- كلما كان النسق السياسي مفتوح كلما ساهم ذلك في تدعيم القيم الديمقراطية والحرية، وكلما كان النسق مغلق اتجه النظام نحو مقاومة أنشطة الحركات وتعطيلها، ويمكن اختبار هذه الفرضية في السياق العربي إذ أن المسار الديمقراطي كان متأرجحاً بين النجاح النسبي والإخفاق ، بحيث أكتفت الحركات الاجتماعية بكونها انتفاضات حضرية أسفرت عن سقوط النظام دون المساس بالترتيبات السلطوية المتفصلة في أركان الدولة .

ونعالج الإشكالية المطروحة ضمن تقسيمات الورقة البحثية التالية :

المحور الأول : مفهوم التراجع الديمقراطي في الأدبيات السياسية المقارنة

دور الحركات الاجتماعية الجديدة في تعزيز الديمقراطية في ظل تنامي التراجع الديمقراطي العالمي

المحور الثاني: دور الحركات الاجتماعية في تعزيز الديمقراطية في ظل التراجع الديمقراطي (تونس ومصر- أنموذجاً 2011/2020).

1- مفهوم التراجع الديمقراطي في أدبيات السياسة المقارنة

يشير التقييم الاستراتيجي للمسار الديمقراطي لأغلب الدول منذ 2006 إلى وجود تهديدات حقيقية لاستقرار مؤشرات الديمقراطية حسب تقرير مؤسسة **فريدوم هاوس** أو **بيت الحرية الأمريكي** المعنى بشؤون الحريات والتسيخ الديمقراطي، ويأتي هذا التقرير عقب سلسلة التقييمات السابقة التي شهدت أن الأنظمة السياسية تعيش انتكاسات ديمقراطية في الموجة الثالثة في مختلف دول العالم كبنان 1985 والهند 1985 وغانا 1971، ثم أطاحت الانقلابات العسكرية بالأنظمة في السودان 1988 وتم إعادة انتخاب الرئيس في البرو 1992 وفي زامبيا 1996¹، ثم عادت الرجوع هذه الدول إلى المسار الديمقراطي في بدايات الألفية غير أن رجوع بعضها كان مزيفاً لا يحمل قيماً ديمقراطية، في حين تشهد دولاً كادت أن تشكل ديمقراطيات ناشئة تحولاً إلى حالات فوضى وحروب أهلية، وأزمات انفصالية كالعراق مثلاً، كما يصنف البعض دولة روسيا والصين ضمن الدول غير ديمقراطية برغم من نجاحاتها الاقتصادية والعسكرية، ومن هذا المنطلق أصبحت الدراسات في مسألة التراجع الديمقراطي من ضمن الأدبيات السياسية الأكثر تناولاً في ثلاث سنوات الأخيرة من قبل العديد من الباحثين المهتمين بالشأن الديمقراطي أمثال **فرانسيس فوكوياما** و**فليب شيمتر** و**لاري دايموند** و**توماس كراوثر**، وقد انقسم هؤلاء إلى اتجاهين

1.1- الاتجاه الأول يمثله **فوكوياما** و**شيمتر** ويرى أن المسألة الديمقراطية ليست تراجعاً بقدر ما هي ضعف في أداء الحكومات المنتخبة، وعدم قدرتها على الاستجابة لمطالب منتخبيها، على العكس من ذلك فإن الطلب على الديمقراطية يتزايد في بعض مناطق العالم كدول العالم النامي التي تعاني من نظم حكم تسلطية، أما بخصوص الدول التي تشهد ترسيخاً ديمقراطياً فإن الأمر يتعلق بالأسباب الاقتصادية والمالية وليس لوجود عيب بالديمقراطية²، و**يناقش فرانسيس فوكوياما** في ذات السياق بأن جوهر الانتكاسات الديمقراطية يتعلق بالفشل في إضفاء الطابع المؤسسي على مؤسسات الدولة³، وبالتالي الفشل في الانتقال من النموذج الأبوي التسلطي إلى النموذج الدولة الحديث الذي يضمن إجراء انتخابات نزيهة وشفافة (الديمقراطية الانتخابية)، ولهذا قدم ثلاث أبعاد مهمة لقياس الأداء الديمقراطي هي: الدولة وسيادة القانون والمساءلة الديمقراطية⁴:

¹ -لاري دايموند، روح الديمقراطية -من أجل بناء مجتمعات حرة -، ترجمة: عبد النور الخراقي، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، ص 98.

² - خليل عناني، انحسار الديمقراطية شرقاً وغرباً، تاريخ النشر: 2018/01/29، تاريخ التصفح 2021/05/23، على الموقع:

<https://www.alaraby.co.uk/>

³ -Francis Fukuyama, "Why Is Democracy Performing So Poorly?", Journal of Democracy, Volume 26, Number 1, January 2015, pp. 11-20.

⁴ -ibid

بوبر زهرة الدين ، مليكة بوضياف

أولها الدولة هي احتكار شرعي للقوة القسرية التي تمارس سلطتها على منطقة محددة ، وتستخدمها للحفاظ على السلام ، والدفاع عن المجتمعات من الأعداء الخارجيين ، وفرض القوانين ، وتوفير المنافع العامة الأساسية .

ثانياً سيادة القانون وهي مجموعة القواعد التي تعكس قيم مجتمع وهي ملزمة لجميع المواطنين بما في ذلك النخب التي تستخدم القوة القسرية .

ثالثاً تسعى المسألة الديمقراطية إلى ضمان أن تعمل الحكومة لصالح المجتمع ككل بدلاً من مراعاة المصالح الذاتية للحكام .

وضمن ذات التوجه يرجع **فليب شيمتر** التراجع الديمقراطي بسبب الخطأ في تطبيق السياسات النيوليبرالية التي اعتمدتها الدول الحديثة أو الناشئة في الديمقراطية ، خاصة ما تعلق بالفروقات لدى الطبقات الفقيرة والتي تحمل العملية الانتخابية مسؤولية فشل النخب في تطبيق هذه السياسات الاقتصادية وبالتالي فقدان الثقة في الديمقراطية¹ .

2.1- الاتجاه الثاني الذي يمثله **لاري دايموند** و**توماس كاروثرس** فهو الأشد تشاؤماً في المسار الديمقراطي بحيث يجادلان بأن هناك تراجعاً ديمقراطياً خصوصاً بعد الفشل الذي حصل في الديمقراطيات الحديثة التي تقع في شال إفريقيا والشرق الأوسط بالخصوص ، حيث انخفض مستوى الحريات في العالم بشكل طفيف بسبب التغيرات في البيئة الدولية ، فضلاً عن التطورات التكنولوجية المتزايدة وتزايد عدم المساواة² ، ما يعزز هذا الموقف أن أغلب الدول التي أجرت انتخابات كانت جوفاء ومنكوبة على حد قوله مثل **فنزويلا وكولومبيا** بظهور ممارسات استبدادية في ظل وجود رؤساء مدنيين منتخبين تعرف دولهم تآكل لسيادة القانون تحت ضغط تجارة المخدرات ، وتجري دولاً أخرى الانتخابات للحصول على الشرعية الدولية³ ، ورغم من هذا لا يزال هناك طلباً ديمقراطياً من **أرمينيا إلى هون كونغ إلى السودان** ، ما يؤكد جاذبية الديمقراطية في ظل استمرار سياسات الشعبوية وغرق الحكام في الفساد والمحسوبية وسوء إدارة الحكم ولذلك يجب العودة للمبادئ الديمقراطية الأولى ، ويسمي **توماس كاروثرس** الدول الانتقالية التي لم تحقق توجهاً نحو الديمقراطية ولم تكن ديكتاتورية بالمنطقة **الرمادية** والتي تنسم بعدم الوضوح في الإيفاء بمتطلبات الديمقراطية كاملة⁴ ، وتعاني من عجز ديمقراطي حاد وانخفاض مستويات المشاركة السياسية وأداء حكومي ضعيف.

ووفقاً لما سبق طرح العديد من الباحثين والمفكرين معايير وتعريف خاصة بالتراجع الديمقراطي من شأنها ضبطه ك مفهوم في أدبيات الدراسات السياسية المقارنة ، بحيث ترى **نانسي- بيرمو** أن التراجع الديمقراطي هو "

¹ - شريف صورية ، أنماط التراجع عن الديمقراطية - نحو بناء نموذج تفسيري لظاهرة ، رسالة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية 2020/2019 ، ص 20.

² - Larry Diamond , Facing Up to the Democratic Recession, Journal of Democracy, Volume 26, N 2015, PP141-155.

³ - Larry Diamond, Is the Third Wave Over?, Journal of Democracy, N. 73 1996, pp20-37.

⁴ - عبد الله بهادوف وصورية شريف ، الانحسار العالمي الديمقراطي ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 10، عدد 1، 2020 ، ص 162.

دور الحركات الاجتماعية الجديدة في تعزيز الديمقراطية في ظل تنامي التراجع الديمقراطي العالمي عملية الإضعاف التي تقودها الدولة ، والتي تستهدف المؤسسات القائمة في دولة ديمقراطية " ويفيد هذا التعريف أن التراجع هو عملية إرادية تقوم بها السلطة الحاكمة بهدف الاستمرار في الحكم، وتعزيز النفوذ والحد من المساءلة الشعبية والرقابة¹، أما أدونيل غيرمو فقد وضع ثلاث أنماط لتراجع الديمقراطي²:

1- فقدان أو تراجع جودة الديمقراطية ، أو النكوص الصامت

2- الارتداد إلى نظام هجين

3- انهيار الديمقراطية

ويحدث هذا التراجع بطريقتين هما :

أ -التراجع السريع : ويحدث بالانهيار سريع للديمقراطية إما بانقلاب عسكري أغزو أجنبي ، أو حرب أهلية

ب- التراجع البطيء : ويحدث من خلال تآكل وضمحلل للحريات والضمانات والعمليات التي تعتبر حيوية للديمقراطية .

في حين يرى تشارلز تيلي أن الإطاحة بالديمقراطية تحدث في حال انكسار أحد عمليات الديمقراطية كانسحاب شبكات الثقة الرئيسية من السياسية العامة ، وإدراج اللامساواة التطبيقية في السياسة العامة ، وتشكل مراكز سلطة منسقة ذاتياً تهدد وجود السياسة العامة والسيطرة الشعبية عليها ، هذه العمليات الثلاث ذاتها تشكل دعائم قوية لإقامة الديمقراطية إذا وضعت في مسارها السليم ، بحيث تبدأ عملية التقوية الديمقراطية انطلاقاً من عمليات السياسة العامة والسيطرة عليها ، إبعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية وانضمام شبكات الثقة إليها (يقصد بشبكات الثقة هي العلاقات المتشعبة بين الناس، وتتألف بصورة رئيسية من روابط متينة بين من يضعون مصادر ثروتهم وأعمالهم تحت أخطاء وخطر مخالفات الآخرين ، وهؤلاء إذا استمروا في الإبعاد عن نظم الحكم بسبب خوفهم من سيطرة هذه الأخيرة على مصادرهم سيكونون عائق أمام تحقيق الديمقراطية)³، وتتفاعل هذه العمليات الثلاث يجعل نظام الحكم ديمقراطياً⁴ ، وتعد مؤسسة فريدوم هاوس الأمريكية* من بين أكثر المؤشرات قياساً لتحديد نظم الحكم السياسية وكثيراً ما يُعتمد على تقاريرها في تقديم تعريف للتراجع الديمقراطي بناءً على مؤشر الحرية الذي تعدّه هذه المؤسسة ، وقد استند هؤلاء الباحثين على مؤشراتهم القياسية في تصنيف النظم ، فمثلاً سجل مؤشر بيت الحرية في تقريره لسنة 2019 أن سنة 2018 تراجعاً للعام الثالث عشر على التوالي ، وضم العديد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية ، كما سجلت النسبة المئوية للبلدان المصنفة غير حرة انخفاضاً مابين 1988 و2005، بينما نمت حصة البلدان الحرة من 36 إلى 46 بالمئة ، غير أنها هذا التقدم بدأ في التراجع مابين 2005 و2006 إلى 2018 حيث سجلت البلدان غير

¹ - صورة شريف ، مرجع سابق ، ص 25.

² - مرجع نفسه .

³ - تشارلز تيلي ، الديمقراطية ، (ترجمة : محمد فاضل طباح)، بيروت ، المنظمة العربية لترجمة ، 2010، ص 132.

⁴ - مرجع نفسه ، ص 275.

بوبركر زهرة الدين ، مليكة بوضياف

حرة نسبة 26 بالمئة بينما انخفضت نسبة البلدان الحرة إلى 44 بالمئة¹، وجاء تقريرها المعنون ب: الديمقراطية تحت الحصار 2021، أن الديمقراطية لازالت تسجل تراجعاً لعامها الخامس عشر- على التوالي خاصة مع سياسات المراقبة المفرطة والنضيق التعسفي من قبل الشرطة التي مارستها الدول الديكتاتورية في ظل انتشار وباء كوفيد 19 الذي شهد انتشاراً عالمياً²، كما شهدت الأنظمة الاتصالية تضليلاً للمعلومات والتي تم استغلالها من قبل القادة السياسيين في تعريض حياة الناس للخطر ما أدى إلى اتباع استراتيجيات غير مدروسة شهدت تضيقاً على الحريات (الهند، فنزويلا)، الولايات المتحدة الأقدم ديمقراطياً شهدت أحداثاً غير مسبوقة في نهاية ولاية الرئيس دونالد ترامب أين اقترح مناضلوه مبنى الكابيتول وتعطيل تصديق الكونغرس على النتائج الانتخابية في نوفمبر 2020، حتى الدول التي شهدت طلباً للحكم الراشد من أمثال السودان وغيرها قد عرفت هي الأخرى تعاملات عنيفة مع المتظاهرين، وورد أيضاً في ذات التقرير أن نسبة البلدان غير الحرة هي الآن أعلى نسبة كانت في خمس عشر- عاماً الماضية، انخفضت درجات هذه البلدان بنحو 15 بالمئة خلال نفس الفترة، وكان عدد البلدان في جميع أنحاء العالم التي حققت تحسناً في النتيجة الصافية لعام 2021 هو الأدنى منذ عام 2005، مما يشير إلى أن احتمالات حدوث تغيير في الاتجاه الهابط أصبح أكثر صعوبة مع تراجع الهند إلى دولة حرة جزئياً، يعيش الآن أقل من في المئة من سكان العالم في بلد حر، وهي نسبة أصغر منذ 1995، مع اشتداد القمع في البيئات غير الحرة ما يجعل من الصعوبة بمكان تلبية الطلب المتزايد على الحرية³.

2- دور الحركات الاجتماعية في تعزيز الديمقراطية في ظل التراجع الديمقراطي (تونس ومصر أنموذجاً)

1.2- دور الحركات الاجتماعية في تعزيز الديمقراطية

حققت العديد من التظاهرات السلمية التي قادتها الحركات الاجتماعية طفرات نحو المزيد من الحريات السياسية والمدنية، حيث تساهم الحركات الاجتماعية المرحلية أو الدائمة في إبراز حقيقة النظم الاستبدادية التي تستند إلى القوة المادية أكثر من القبول الطوعي لتغيير، وهذا بدوره يشكل تعبئة اجتماعية لانضمام المزيد من الناشطين التي تشكل ضغطاً جماهيرياً لتحقيق مطالبها، فـ كورت شوك يسمي هذه الحالات " مفارقة القمع " ضمن أعماله الثورات غير المسلحة"، بقوله " قد يتواصل الاحتجاج غير المسلح ويمكن أن يقوى حتى في وجه ما تقابله الدولة من قوة متوحشة وبذلك تتيح مشاركة نشطة إلى أقصى درجة من الكفاح

¹ - عبد الله هوافد وصوربة شريف، مرجع سابق، ص 605.

² - Freedom House, Sarah Repucet Amy Slipowitz freedom in the world 2021: democracy under siege.

* يتضمن التقرير تصنيف الدول إلى دول حرة وحررة جزئياً وغير حرة، اعتماداً على نقاط تحققها الدول من أصل 100 نقطة في معايير منها: سير العملية الانتخابية، التعددية السياسية والأداء الحكومي، حرية التعبير والإعتقاد، وتشكيل المنظمات المدنية وسلطة القانون

³ - Freedom House, Sarah Repucet Amy Slipowitz freedom in the world 2021: democracy under siege.

دور الحركات الاجتماعية الجديدة في تعزيز الديمقراطية في ظل تنامي التراجع الديمقراطي العالمي
لأكبر عدد ممكن من السكان"¹ ، بمعنى أن التعبئة السلمية والاعتماد على أكبر عدد من المنخرطين وقيادة
التظاهرات والمسيرات من شأنه خلق انقسامات داخل النخب الحاكمة.

تحفز الحركات الاجتماعية النظم الهجينة أو الواقعة في المنطقة الرمادية استعدادات التحول إلى الديمقراطية ،
غير أن نشاطها يشهد قمعاً وتدخلًا من قبل الدولة بمراقبتها ومتابعة المنخرطين فيها ، وهو ما يتعلق بخبط النظام
السياسي الذي تتبعه الدولة ، والقرارات الإستراتيجية وإدراك مخاطر التي تهددها وعوامل الجغرافيا السياسية
كلها محدّدات تساهم في أخذ الشكل الذي تعامل به الأنظمة الحركات الاجتماعية ، فغالباً ما تسمح بنشاط
محدود لا يتعدى التأثير الفعلي لتعديل قرارات أو التنازل عنها ، لذلك تبدي النخب الحاكمة ردات فعل حاسمة
في التعامل مع الاحتجاجات بعد التقييم الإستراتيجي للتهديد الذي يفرضه الاحتجاج والناشطون² ، وعادة ما
تتميز هذه النظم السلطوية بالاستيلاء على السلطة ، وانتشار الفساد والمحسوبية ، والزبونية ، والإسراف في
استخدام الضبط الاجتماعي لفرض التضييق والمراقبة من خلال الأجهزة الأمنية والبوليسية ، فقد اعتمد
النظام السياسي على سياسة شعبية في احتواء مطالب الفئات الاجتماعية واستحوذ على المجال العام ، لهذا
لم يكن ليتساهل مع أي نشاط يمكنه تنظيحه أو احتوائه ، خاصة طلبات الطبقات العمالية من خلال إدماج
مطالبها ضمن برامج وإحاطة كل الحركات الاجتماعية بقيادته³ ، وهنا يأتي دور الحركات الاجتماعية في التحول
الديمقراطي ، برغم من أنها تزدهر في النظم الديمقراطية ، غير أنها بالإمكان أن تتشكل أثناء صدوع نظم
ديمقراطية أو تشق الأنظمة المقسمة والشمولية وحتى في لحظات الديمقراطية الجزئية التي حدثت في الدول التابعة
للإتحاد السوفييتي سابقاً⁴ ، فالإسهامات التي تقدمها الحركات تأخذ نتائج متتابعة على هذا النحو الذي قدمه
تشارلز تيلي⁵ :

- ديمقراطية محدودة أو منعومة : لا توجد حركات اجتماعية

ديمقراطية ناشئة : حملات أو تحركات ، أو عروض وقفة ، تحمل متشابهات لتلك التي تخص الحركات
الاجتماعية ، ولكن تختلف في الموصفات التي تحملها عروض الوقفة والحملات .

- مزيد من الديمقراطية : تأثير محدود في القطاعات للحركات الاجتماعية ، بدون توافر وسائل حركات
المطالبين آخرين

¹ -يان ثوريل ، محدّدات التحول الديمقراطي -تفسير التحول الديمقراطي (1972-2006) ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،
ص176.

² - جاك هانسون ، الدول والحركات الاجتماعية . (ترجمة : احمد زايد) ، القاهرة ، 2018 ، ص142.

³ - سعيد شحني ، الطبقة العاملة والروابط الاجتماعية والديمقراطية في الجزائر ، في تحرير : محمود ممداني ووامبا ديا ، دراسات إفريقية عن الحركات
الاجتماعية والديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي ، (ترجمة : عزة خليل وآخرون) ، الجزء2 ، المركز القومي لترجمة ، القاهرة ، 2010 ، ص63.

⁴ تشارلز تيلي ، الحركات الاجتماعية 1774-2004 ، (ترجمة : ربيع وهبة) ، ص250.

⁵ - مرجع نفسه .

بوبر زهرة الدين ، مليكة بوضيف

- ديمقراطية مكثفة وممتدة : توافر واسع لبرامج الحركات الاجتماعية وذخيرة التحركات ، وعروض الوقفة عبر مطالب تعكس برامج وهويات ومكانة الحركات الاجتماعية.

- ديمقراطية دولية ناشئة : وهذه الذي تأخذ طابع التدويل الدولي عبر مطالب الحركات الاجتماعية وتعني الديمقراطية تشكيل نظام يتسم بمشاورية وحماية واسعة ومتساوية أي تشمل جميع المواطنين ، ودون التفرقة بينهم على أساس عنصري أو عرقي في توفير الحماية لهم جميعاً ، وتكون ملزمة للحكومة ، هذا ما يؤهل أي نظام في العالم ليكون ديمقراطياً ، وعليه فإن الديمقراطية تعزز تشكيل الحركات الاجتماعية وانتشارها بحيث تشجع تأسيس مؤسسات سياسية ، وبالتالي تدعم العمليات الديمقراطية وجعلها أكثر حيوية تضمن إلى حد ما تأسيس علاقات أكثر انتظاماً بين المواطنين والحكومات ، بالإضافة إلى توسيع الحقوق والالتزامات في السياسة العامة ، فهذا الأثر المباشر الذي حققته الحركات الاجتماعية والديمقراطية في العلاقات المتبادلة بينها ، والتي تمثلت في تطوير استجابات الحكومات لمطالب المنخرطين والنشطاء السياسيين والاعتراف بكيانات وفواعل جديدة فاعلة وحيوية في السياسة العامة¹ ، ليتعدى فعل التأثير إلى خلق روابط جديدة بين النشطاء ذاتهم ، وبينهم وبين الدولة ، وبينهم وبين القواعد الشعبية .

شهدت سنوات الألفية مدأ شعبياً متواصلاً من المظاهرات والاحتجاجات في الشوارع ، والساحات العامة ذات الرمزية إذ باتت تعبر عن أشكال من الصراعات السياسية أكبر وأكثر تطوراً قادتها الحركات الاجتماعية ، وأصبحت مطالبة بالحقوق بطرق شعبية بتوظيفهم للبيانات الإعلامية واللقاءات العامة ، غير أن وفي ظل تناول أطروحة الانحدار الديمقراطي فإن تشارلز تيلي يؤكد مجدداً أن الحركات الاجتماعية سوف تتأثر بهذا التراجع بحيث يقل التواصل والتعاون المحلي وسط نشاط الحركات الاجتماعية ، أين يتجه البيروقراطيين فيها إلى إعلاء مكانتهم ومساراتهم المهنية على حساب قواعدهم الشعبية ، بالرغم من استفادة الحركات من الابتكارات الجديدة في مجال استخدام الوسائط الإلكترونية واحتلال المجال العام الافتراضي فإن السلطة أيضاً تزيد من حمايتها الخاصة ضد الضغط الشعبي ، وفي حال وقوع المنظمات والتشكيلات تحت سيطرة السلطات فسوف يكون هناك انحداراً عام للحركات الاجتماعية².

2.2 الحركات الاجتماعية الجديدة وأفق الطلب الديمقراطي (تونس ومصر أنموذجاً 2011/2020)

بالنظر إلى النموذج العربي في نشاط الحركات الاجتماعية الأخيرة فإنها أخذت نشاطاً مميزاً في مجال تعزيز المشاركة السياسية غير المؤسساتية ، فقد شهدت تونس تهجيناً سياسياً في تواصل احتجاج الحركات الاجتماعية العالمية (انتفاضة الحوض المنجمي) وظهور توليفات جديدة من الحركات الاجتماعية مثل توليفة

¹ - تشارلز تيلي ، مرجع سابق ، ص 269.

² - المرجع نفسه ، ص 295.

دور الحركات الاجتماعية الجديدة في تعزيز الديمقراطية في ظل تنامي التراجع الديمقراطي العالمي

الترويك عقب الانتخابات واحتجاجات العطش 2012 وغيرها وهي تمثل اكتمالا لدورة الاحتجاج الكبرى.¹ التي أسقطت النظام واستمرارها لغاية احتجاجات النهضة الأخيرة ، وتشير أرقام المرصد التونسي- في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019 أن تونس شهدت نشاطاً احتجاجياً، فكان حجم الاحتجاجات في 2018 (9356) مقارنة بـ 2019 التي انخفضت وبلغت (9091) ، توزعت على الولايات سيدي بوزيد بـ 237 احتجاج ، ولاية القيروان بـ 481 ، ولاية تيطوان بـ 146² ، كما سجلت تونس في أعقاب 2019 عزوفاً سياسياً تمثل في مقاطعة الانتخابات ومقاطعة التصويت وعدم التسجيل في القوائم الانتخابية بحيث يشكل هذا الامتناع الانتخابي رفضاً للعرض الانتخابي الذي لم يعبر عن طموحاتهم الاجتماعية والسياسية وليس رفضاً للمشاركة السياسية ، تفسر- هذه الحركات الاحتجاجية الاجتماعية ارتفاع مستوى المخاطر وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد سجلت أسوأ الأزمات الاقتصادية منذ الاستقلال فقد تبته صندوق النقد الدولي الدولة التونسية إلى عدة مخاطر ستواجهها ، حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8,02 بالمائة في 2020 وهي أعلى نسبة تباطؤ اقتصادي منذ الاستقلال وبلغ عجز الموازنة 11,5 بالمائة من الناتج المحلي ، كما تم تسجيل ارتفاع نسبة البطالة بـ 17,4 بالمائة خاصة بعد أزمة كورونا ، وبلغت فاتورة الأجور الوظيفية العمومية 17 بالمائة هذا وتعتمد ميزانية الدولة على الاقتراض بـ 20 بالمائة ، مع انخفاض التصنيف السيادي وتزايد المخاوف من التمويل الخارجي³ ، انعكس على التماطل الذي تشهده الحياة السياسية التونسية بين أجنحة الرئاسة والبرلمان في غياب المحكمة الدستورية الفاصلة في هذا الشأن⁴ ، كما أعلن الرئيس قيس سعيد عن حملة من القرارات في محاولة منه السيطرة على الوضع القائم وامتصاص الغضب الشعبي . جاءت مضامين هذه المهام في القرار الرئاسي 117/2021 والمنشور في الرائد الرسمية للجمهورية التونسية ، وفي الباب المتعلق بالسلطة التنفيذية محل دراسة المؤشر انتقال السلطة أسند لنفسه تمثيل الدولة وضبط سياستها العامة- وتولي القيادة العامة للقوات المسلحة وإحداث وحذف الوزارات وضبط صلاحياتها ، وإقالة أعضاء الحكومة والتعيين في الوظائف العليا للدولة ، كما أشار في حالة الفراغ الرئاسي أن يتولى مهام الرئاسة رئيس الحكومة وإذا حصل مانع يفوض وزير العدل ، أما مهام الحكومة فهي السهر على تطبيق وتنفيذ التوجيهات وخيارات التي يضبطها الرئيس وهي المسؤولية أمامه لا غيره ، هذه الإصلاحات لم تلق قبول من بعض المعارضين لسياسة الرئيس ، في اعتقادهم انها تتعارض مع إنجازات الثورة التونسية ودستور 2014 الذي يضمن الحقوق والحريات ويفصل في توزيع ومهام السلطات.

¹ منير السعيداني و فؤاد غربالي ، الحركات الاجتماعية في تونس -السياقات الفاعلون ،الأفعال والسيناريوهات التطور المحتملة ، تونس، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، 2019 ، ص 69. ص 70.

² المرصد الاجتماعي التونسي ، الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في تونس ، التقرير السنوي 2019 ، ص 16.

³ تونس...الجمود السياسي يخفي صراعاً اقتصادياً مريعاً ، الجزيرة ، تاريخ النشر- 2021/2/11 ، تاريخ التصفح : 2021/06/02 ، على الموقع :

<https://www.aljazeera.net/>

⁴ طارق عمراني ، النهضة تحشد أنصارها ..والسفارات تتحرك وقيس سعد مصر على الصعيد أي أفق للأزمة السياسية في تونس ؟ ، تاريخ النشر : 2021/03/03 ، تاريخ التصفح : 2021/06/02 ، على الموقع : <https://arabicpost.net/>

بوبر زهرة الدين ، مليكة بوضيف

في المقابل ، تمثل مصر- حالة من التراجع الديمقراطي وتدني مستوى الحريات وارتفاع عدد المعتقلين السياسيين ، وتراجع المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، بسبب غلاء المعيشة خاصة بعد الحرب الروسية على أوكرانيا ، كما قام الرئيس السيسي بعدة اصلاحات دستورية منها دستور 2014 والذي مدد الفترة الرئاسية وأعطى وضعاً دستورياً للجيش بوصفه حامياً للديمقراطية ، كما شهدت التعديلات تضييقاً على النشاط السيرياني حسب القانون 175 ، وتوسيع نطاق الملاحقات العسكرية بعد تعديلات 2020 على قانون الطوارئ 162 ، هذه التعديلات قد تعيق الديمقراطية حسب الخبراء في هذا المجال ، سيخيل هذا الوضع إلى تحويل النظام السياسي إلى نظام هجين كخيار إستراتيجي يتضمن إشراك نخبة سياسية مؤلفة من رجال أعمال وتكنوقراطيين ، وسياسيين موالين وإسلاميين محافظين¹ ، عبر انتخابات برلمانية تنافسية تحد من حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي الحاد وتشمل تلطيف ثقافة العسكرية المسيطرة على الحياة الاقتصادية والسياسية وتكون واجهة عالمية لنظام .

كما عززت سلطات الرئيس في مواجهة السلطة القضائية من خلال صلاحيات تعيين رؤساء الهيئات القضائية والنائب العام وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا ، ونائبه ورئيس هيئة الموظفين ، كما يتأسس المجلس الأعلى للقضاء ولا تتخذ القرارات إلا بالأغلبية الأعضاء ومن بينها صوت الرئيس وهو ما يمنحه حق الفيتو على أي قرار ، وهو ما نصت عليه المادة 185 من الدستور² .

طرحَت التطورات السياسية الحالية في الوطن العربي مناقشات أكاديمية حثيثة خاصة دور النخب ، والجماهير التي قادت إنفجارات 2011 والتي ناقشت العلاقة بين الثورات والحركات الاجتماعية ، ومآلات الانتقال الديمقراطي ، في ظل عجز المؤسسات التقليدية عن استيعاب الوضع السياسي والاقتصادي والتعبير عنه ضمن القنوات المعهودة كالأحزاب السياسية وغيرها ، إذ عادة ما تبدي الحركات الاجتماعية قدرة هائلة على استيعاب التوترات المجتمعية وتوظيفها على نحو يسمح بتمرير القضايا وخدمة أجندة التغيير وبالتالي تحقيق استقرار النظام السياسي والاقتصادي³ ، فما ميز أحداث هذه الفترة كونها اختلفت عن الثورات السابقة في النخبة التي قادت التحرك وتوسيع القاعدة الشعبية ، إضافة إلى التنوع في الأدوات التي توظف من أجل التعبئة والحشد ونقل المعلومات التي اعتمدت على المجتمع الشبكي ووسائل التواصل الاجتماعي ، أيضاً على عكس ما تقوم به الحركات الاجتماعية من تقديم رؤى وبدائل فإنها في المنطقة العربية تميزت بغياب مشروع سياسي واضح واكتفت في تحقيق أهداف قصيرة المدى (إطاحة النظام السياسي) .

¹ - هشام شفيق ، مصر: الآثار السياسية للقمع الاستراتيجي الممتد ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، أكتوبر 2020 ، ص 6 ، ص 5.

² - عابد محمد ، تسيير المراحل الانتقالية: دراسة مقارنة بين مصر- وتونس والجزائر ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجليلي اليابس سيدي بلعباس ، 2021/2020 ، ص 273.

³ - أمل حادة ، 25 يناير 2011 القائد والفاعل والنظام ، في : الثورة المصرية - الدوافع والاتجاهات والتحديات - ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص 99.

دور الحركات الاجتماعية الجديدة في تعزيز الديمقراطية في ظل تنامي التراجع الديمقراطي العالمي

خاتمة:

حققت الديمقراطية ازدهاراً على جميع المستويات الفكرية والممارساتية وهو ما يظهر على بعض أنظمة الحكم في أوروبا مثلاً ، غير أن التراجع الثابت في الثلث الأخير من القرن الواحد والعشرون وضعها أمام تحديات كبيرة تحتم عليها إعادة بعثها من جديد والذي يضعها أيضاً أمام مواجهة تزايد الأنظمة السلطوية والهجينة، كما لعبت الحركات الاجتماعية دوراً بارزاً في تدعيم الحريات الديمقراطية ودعم قضايا الحقوق المدنية والسياسية وإدراجها في السياسات العامة ، وشكلت المنطقة العربية أحد نماذج تصاعد الأنظمة الهجينة ممثلة في مصر ، مقابل النجاح النسبي الذي حققته تونس قبل الأزمة الأخيرة بين الرئاسة والحكومة والتي تنذر بانسداد سياسي ، وعليه يجب خلق ساحة توافقية نخبوية عبر تحالفات اجتماعية وسياسية كخطوة أولى للتحويل للديمقراطية مستفيدين من التبعثات الاجتماعية والحشد الجماهيري الذي حققته الحركات الاجتماعية مؤخراً والدخول في تفاوض ومساومة مع كل الأطراف .

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- لاري دايوند ، روح الديمقراطية -من أجل بناء مجتمعات حرة -، ترجمة : عبد النور الحراقي، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- 2- تشارلز تيلي، الديمقراطية ، ترجمة : محمد فاضل طباح ، بيروت ، المنظمة العربية لترجمة ، 2010.
- 3- يان تيوريل ، محددات التحول الديمقراطي -تفسير التحول الديمقراطي (1972-2006) ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 4- جانك هانسون ، الدول والحركات الاجتماعية ، ترجمة : احمد زايد، القاهرة ، 2018.
- 5- سعيد شغني، الطبقة العاملة والروابط الاجتماعية والديمقراطية في الجزائر ، في تحرير : محمود ممداني ووامبا ديا ، دراسات إفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي ، (ترجمة : عزة خليل وآخرون) ، الجزء 2، المركز القومي لترجمة ، القاهرة ، 2010.
- 6- تشارلز تيلي ، الحركات الاجتماعية 1774-2004 ، (ترجمة : ربيع وهبة)،
- 7- أمل حمادة ، 25 يناير 2011 القائد والفاعل والنظام ، في : الثورة المصرية -الدوافع والاتجاهات والتحديات - ، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012

المقالات العلمية:

- 1-عبد الله بهوآداف وصوربة شريف، الانحسار العالمي الديمقراطي ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 10، عدد 1، 2020.

الرسائل الجامعية والتقارير :

- 1- شريف صوربة ، أنماط التراجع عن الديمقراطية -نحو بناء نموذج تفسيري لظاهرة ، رسالة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية 2019/2020.
- 2- عابد محمد، تسير المراحل الانتقالية: دراسة مقارنة بين مصر وتونس والجزائر ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجبيلي اليباس سيدي بلعباس ، 2020/2021.

بوبكر زهرة الدين ، مليكة بوضياف

3- هشام شفيق، مصر: الآثار السياسية للقمع الإستراتيجي الممتد ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، أكتوبر 2020.

4- منير السعيداني و فؤاد غربالي ، الحركات الاجتماعية في تونس -السياقات الفاعلون ،الأفعال والسيناريوهات التطور المحتملة ، تونس، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، 2019.

المواقع الإلكترونية :

1- خليل عناني ، إنحسار الديمقراطيات شرقاً وغرباً ، تاريخ النشر- : 2018/01/29، تاريخ التصفح 2021/05/23، على الموقع : <https://www.alaraby.co.uk/>.

2- تونس...الجمود السياسي يخفي صراعاً اقتصادياً مريعاً ، الجزيرة ، تاريخ النشر- 2021/2/11، تاريخ التصفح : 2021/06/02 ، على الموقع : <https://www.aljazeera.net/>

3- طارق عمراني ، النهضة تحشد أنصارها ..والسفارات تتحرك وقيس سعد مصر- على الصعيد أي أفق للأزمة السياسية في تونس ؟ ، تاريخ النشر- : 2021/03/03، تاريخ التصفح : 2021/06/02، على الموقع : <https://arabicpost.net>

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Larry Diamond , Facing Up to the Democratic Recession, Journal of Democracy, Volume 26, N 2015.

2- -Larry Diamond, Is the Third Wave Over?, Journal of Democracy,N. 73 1996.

3- Larry Diamond , Facing Up to the Democratic Recession, Journal of Democracy, Volume 26, N 2015.

4- Freedom House,Sarah RepucetAmy Slipowitzfreom in the world 2021 :democracy under siege.

5- Egypt : freedomhouse the world2020, at : <https://freedomhouse.org/country/egypt/freedom-world/2020>.